

الوضوء على ضوء الكتاب والسنة

(42) ولم يذكر أي شاهد على قوله ، وما اضطره إلى ذلك سوى محاولة فرض مذهبه على القرآن. ولو سلم جواز الفصل فهو يختص فيما إذا كان هناك أمن من الالتباس. وثالثاً: أن تفسير قراءة الجر بالعطف على ظاهر (برءُوسكم) أمر لا سترة فيه ، وأمّا تفسير قراءة الجر عن طريق العطف بالجوار أمر غير مقبول ، لأنّ العطف بالجوار أمر شاذ ، ولو صح فإنّما هو فيما إذا لم يورث التباساً ، والقول به في الآية يوجب الالتباس . والشاهد هو كلام الجصاص حيث تحيّر في فهم ما هو المراد من الآية وما هذا إلاّ لاجل تفسير الخفض بالجوار ، فلم يجد بداً من اللجوء الى الاحتياط والقول: بأنّ الغسل يشمل المسح أيضاً . 2. اجتهاد ابن حزم: قال ابن حزم (المتوفى 456 هـ): وممّا نسخت فيه السنة القرآن ، قوله عزّ وجلّ: (وامسحوا برءُوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فإنّ القراءة بخفض أرجلكم وفتحها كليهما لا يجوز إلاّ أن يكون معطوفاً على الروّوس في المسح ولا بد ، لأنّه لا يجوز البتة أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر غير الخبر عن المعطوف عليه ، لأنّه إشكال وتلبس وإضلال لا بيان ، لا تقول: ضربت محمداً وزيداً ، ومررت بخالد وعمراً ، وأنت تريد أنّك ضربت عمراً أصلاً ، فلمّا جاءت السنة بغسل الرجلين صح أنّ المسح منسوخ عنهما . وهكذا عمل الصحابة (رض) فانّهم كانوا يمسحون على أرجلهم حتى قال (عليه السلام): ويل للعقاب والعراقيب من النار وكذلك قال ابن عباس: نزل القرآن بالمسح (1) . 1 . ابن حزم الندلسي: الأحكام: 1|510 .